

Distr.: General  
29 November 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مُقدّم من شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 100113 12-61926 (A)



## بيان

إن شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي شبكة إقليمية تمثل أصواتاً من جميع أنحاء المناطق دون الإقليمية الخمس بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وترحب شبكة الرصد بالموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وعنوانه "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها".

وتعترف شبكة الرصد بأن الموضوع ذو الأولوية هو شرط أساسي لتحقيق منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهي تدرك أيضاً توافر الفرصة لمعالجة الأوضاع الخاصة بالمرأة في مناطق النزاع والمناطق المتأثرة بالحرب وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي موطن لـ ٦٠ في المائة من سكان العالم، وتُشكل النساء نسبة كبيرة منهم. وفي هذه المنطقة ثقافات تمنح امتيازات للذكور مما ينشأ عنه أوضاع تفاقم فيها العنف ضد المرأة. وهي أيضاً منطقة تشهد العديد من التدخلات من جانب الدول والمنظمات غير الحكومية لاستخدام تدابير فعالة لمنع العنف ضد المرأة والفتاة.

ويقر إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣ في تعريفه للعنف ضد المرأة بأن العنف ضد المرأة يشمل الأفعال البدنية أو الجنسية أو النفسية المرتكبة من طرف آخر، سواءً في الأماكن العامة أو الخاصة. ويمكن أن يُرتكب العنف ضد المرأة من قِبَل معتدين من أي من الجنسين أو من أي وضع عائلي أو من قِبَل الدولة. ويوسّع منهاج عمل بيجين هذا المفهوم ليشمل "انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع المسلح، وبخاصة أعمال القتل، والاعتصاب المنظم، والرق الجنسي والحمل القسري"، وكذلك "التعقيم القسري والإجهاض القسري، والاستخدام الإكراهي/القسري لوسائل منع الحمل، والانتقاء الجنسي قبل الولادة، ووَأد الإناث". وفي هذا اعتراف بأوجه الضعف الخاصة لدى نساء الأقليات، ونساء الشعوب الأصلية، واللاجئات، والمشرديات، والمهاجرات، والنساء الفقيرات، والنساء المعوزات، ونزيلات المؤسسات الإصلاحية، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء المسنات، والنساء اللواتي يعشن في أوضاع النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي والحروب العدوانية والإرهاب. وتتمثل أشكال العنف الأخرى غير المدرجة أعلاه في الاعتصاب أثناء المواعدة، وما يسمى بجرائم "الشرف"، والعنف في الفضاء الإلكتروني. وأشكال العنف هذه متفشية ومزمنة في جميع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

والعنف ضد المرأة هو مشكلة عامة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو عميق الجذور في نظام السلطة الأبوية. ومن المحتمل أن العنف ضد المرأة والفتاة يعزز مجموعة من المحددات المعروفة لعدم المساواة بين الجنسين، والعزلة الاجتماعية، والحرمان الاقتصادي، والضعف العام في الصحة، بما في ذلك ضعف الصحة العقلية. ويقلل العنف من القدرة على الحصول على التعليم، واكتساب لقمة العيش، والمشاركة في الحياة العامة. ويقيد العنف بشدة قدرة المرأة على ممارسة حقوقها الجنسية والإنجابية، وتكون له عواقب وخيمة على الصحة الجنسية والإنجابية، كما أنه يزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، يشكل العنف ضد المرأة عائقاً خطيراً حيال تمتع المرأة الكامل بما لها من حقوق الإنسان وحريات أساسية. وتواجه النساء تهديدات مباشرة لحياتهن وأجسادهن وكرامتهن وأمنهن عندما يتعرضن للعنف والاستغلال الجنسيين في سياق انهيار القانون والنظام وعندما يتم تشريدن قسراً. وتُحرم النساء من الحصول على الخدمات الأساسية، ويفقدن فرص الانخراط في العمل المأجور، ولا يتم إشراكهن في عمليات بناء السلام.

وتصبح النساء عرضة للعنف على وجه الخصوص بعد حدوث كارثة ما. والمنطقة معرضة بشكل متزايد للكوارث مثل الفيضانات والحرائق والزلازل والأعاصير والجفاف وأمواج التسونامي. وتشكل النساء ٥٠ في المائة من السكان المشردين ويتحملن وطأة العنف والإضرار بصحتهن الجنسية والإنجابية، ويشمل ذلك الاغتصاب والترهيب، والزواج المبكر والقسري، والاختطاف، والإجهاض.

وقد طرأت زيادة مقلقة في حالات عنف العشير في جميع أنحاء المنطقة. والنساء في مثل هذه الحالات يواجهن العنف الجسدي والجنسي والنفسي المتكرر.

وتتعرض نساء الشعوب الأصلية والمرأة الريفية لأشكال متنوعة من العنف داخل طوائفهن ومجتمعاتهن، حيث أنه غالباً ما يجري تهميشهن في برامج وعمليات التنمية الاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني. وتواجه النساء أيضاً العنف الناجم عن الاستعمار، والتسليح، وتدمير البيئة، وممارسات الصناعات الاستخراجية؛ وغالباً ما يتم إغفال نساء الشعوب الأصلية في العديد من النظم القانونية، ويتعرضن للمعاناة من الصدمات النفسية المستمرة عبر الأجيال.

وتواجه النساء المهاجرات واللاجئات الاضطهاد والعنف والتمييز في طوائفهن ومجتمعاتهن الجديدة التي لا تزال المعتقدات التقليدية والثقافية والدينية الضارة سائدة فيها. وتواجه العاملات المهاجرات انتهاكات مثل العمل القسري، والاستيلاء على الوثائق،

والتحرش البدني والعقلي والجنسي، والحرمان من أيام الراحة الأسبوعية، وعدم دفع الأجور المتفق عليها، والاتجار. كما أن الأجور المتدنية، وأعباء العمل الثقيلة، وساعات العمل الطويلة، وضعف فرص التطوير الوظيفي، والافتقار في بعض البلدان إلى حرية الحركة، هي أمور شائعة. ويعمل هؤلاء عموماً في قطاع الأجور المنخفضة مثل العمل المتزلي أو العمل في المصانع. وتُصنّف وفيات العمال المهاجرين في الخارج على أنها حوادث عرضية، أو حوادث قتل دون سبق الإصرار، أو عمليات انتحار. والاتجار بالنساء هو مصدر قلق كبير، حيث ينجم عنه الاستغلال الخطير والخداع والإكراه والأعمال الوحشية. وتصبح النساء المتّجّر بهن معرضات بصفة خاصة للاستغلال والعنف بسبب عدم قدرتهن على التحدث باللغة المحلية وأيضاً بسبب وضعهن غير القانوني في بلد أجنبي.

وتواجه النساء المشاركات في القوة العاملة العنف الهيكلي عندما يتم حرمانهن من المساواة في الأجور والمزايا. ولا يتلقى الكثير منهن الاستحقاقات المعترف بها رسمياً.

إن النساء والفتيات ذوات الإعاقة فئة من أشد الفئات عرضة لخطر العنف الجنساني في جميع أنحاء المنطقة، كما أنهن أقل النساء تمثيلاً. فالنساء ذوات الإعاقة هن أكثر عرضة من النساء الأخريات للمعاناة من العنف بمستوياتٍ وأوجهٍ متعددة، وعدد النساء ذوات الإعاقة اللواتي يعانين من عنف العشير أعلى بكثير.

وتخضع المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة إلى التطرف الديني و”الأصولية“؛ وتواجه النساء عدداً متزايداً من حوادث العنف حيثما كان التنوع غير مقبول. ولا يجري التبليغ عن جرائم الشرف في معظم الحالات؛ وتُرتكب جرائم القتل العمد في سياق العار، والتراعات على الملكية، وحقوق المرأة في الإرث. ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث باسم الدين والثقافة يُشكّل تحدياً رئيسياً. وتلجأ بعض الحكومات إلى التلاعب بالحقوق في التنوع الثقافي والديني كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المكفولة للمرأة والفتاة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأشخاص ذوي الميول الجنسية المغايرة. والمثلية الجنسية مجرمة أو تُعامل على أنها جريمة يُعاقب عليها القانون في عدد من البلدان.

وإذ نسعى حالياً إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن هذا هو الوقت الأمثل لاستعراض جميع الجهود المبذولة للتصدي لكافة أشكال العنف ضد المرأة في جميع الحالات وتحليلها، وإعادة وضع استراتيجيات بشأنها.

وتدعو شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الحكومات إلى تعزيز الإرادة السياسية والاستثمار من أجل حصول المرأة والفتاة على الصحة والتعليم ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة، وتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

كما تدعو شبكة الرصد الحكومات إلى توشي المساءلة والشفافية باستمرار في إعادة بناء الدول عن طريق مراعاة احتياجات المرأة وأولوياتها، وما لها من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية، ووصولها إلى العدالة، وتمثيلها ومشاركتها في عمليات السلام.

وتدعو شبكة الرصد الحكومات إلى ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والاعتراف بأنه يجب تلبية احتياجات المرأة ومعالجة أولوياتها في حالات النزاع وما بعد النزاع بشكل شامل.

وتحث شبكة الرصد الحكومات ووكالات المعونة التي تجابه الكوارث وحالات الطوارئ على أن تضمن توفير استراتيجيات للإغاثة تراعي المنظور الجنساني وأن تتخذ تدابير وقائية قوية، وأن تعمل على إيصال الخدمات الضرورية إلى النساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وأن تعمل على القضاء على العنف ضد المرأة. كما أن التدابير الطويلة الأمد ضرورية لتعبئة النساء والفتيات وتمكينهن من اكتساب الثقة والقدرة اللازمتين لاتخاذ الخيارات المتعلقة بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وهي ضرورية أيضاً لمنع العنف.

وتدعو شبكة الرصد الحكومات للاعتراف بأهمية إدماج وتعميم مراعاة قضايا هجرة اليد العاملة في السياسات المتعلقة بالعمالة الوطنية، والمساواة بين الجنسين، وسوق العمل، والتنمية حيث أنها تشكل عنصراً أساسياً في زيادة الفرص إلى الحد الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى بالنسبة للعاملين المهاجرين في كل من بلدان المنشأ والمقصد. وينبغي على الحكومات أيضاً أن تضمن مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وتدابير الهجرة في بلدان المنشأ والمقصد، وتكفل قدرأ أكبر من المساواة بين الجنسين ومن الاستحقاقات للمرأة والتنمية.

كما تدعو شبكة الرصد الحكومات إلى إتاحة التدخل في حالات العنف المنزلي والجنسي على نحو يتسم بالسرية والأمان ويبي احتياجات مجموعة متنوعة من النساء اللواتي لا يحظن حالياً بالقدر الكافي من الخدمات المتاحة. ويشمل ذلك توفير الخدمات المتخصصة في الأماكن التي تكون فيها تلك الخدمات مطلوبة، مثل المنازل الآمنة/ملاجئ المرأة التي تُقدم رعاية سريرية خاصة، ولا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يحتجن إلى مزيد من الدعم، مثل النساء المعوقات.

وتدعو شبكة الرصد الحكومات إلى تعزيز السياسات الصحية والمراسيم المتعلقة بالعنف ضد المرأة/العنف الجنساني التي تُعتبر أساسية في بدء ودعم استجابات القطاع الصحي

الشاملة والمتكاملة، والتي تشمل برامج التوعية على صعيد المجتمع المحلي التي يجري تنفيذها بطريقة قائمة على الحقوق ومراعية للاعتبارات الجنسانية وللاعتبارات الثقافية؛ وإدراج مسألة العنف الجنساني في المناهج الطبية؛ وتوفير التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق في المدارس كوسيلة للوقاية الأولية.

وتوصي شبكة الرصد بإعداد مجتمعات موارد من الخبراء على الصعيدين الوطني والدولي من أجل بناء القدرات.